الصــراع الأسري على الحكم «٧»

المعــادل الآخــر لتخلف اليمــن

انتصار السيف على القلم

▹ بعد وفاة المتوكل على الله اسماعيل ابن القاسم زادت الأحوال سوءاً باختلاف المختلفين وتباعد الأقربين وبدأت الإمامة القاسمية بالانحدار ثم الضعف في أغلب عهود حكامها اللاحقين حتى عودة الاتراك العثمانيين إلى اليمن للمرة الثانية عام ١٢٦٦هـ ١٨٤٨م وتميزت هذه الفترة إما بحكام زاهدين ضعفاء مثل المؤيد الصغير «محمد بن اسماعيل» أو بجبابرة فتاكين يحملون سيفاً وليس لهم قلم كصاحب المواهب «محمد أحمد بن الحسن ابن القاسم» وأضرابه أو متمصلحين في الولايات والمناطق كل ما يهمهم هي المكاسب الشخصية وقسمتهم من الغنيمة.. أكانت تحت رعاية القلم أو تحت حد السيف فإن ولاءهم وطاعتهم مبنية على هذا المعيار- حكم المقاطعات وجمع الضرائب والزكاة لحسابهم ولحساب انصارهم- ولم تعد الإمامة تخلف وراءها إلاّ المزيد من التناقضات والمشاكل والانقسامات على مستوى الأسرة الحاكمة نفسها وعلى مستوى طبقات الشعب.. فتضخمت المشاكل وكبر حجمها مع مرور الزمن ولم تعد قابلة للحلول الجذرية وإنما حلول توفيقية تؤدي دائماً إلى نشوب المنازعات والاضطرابات والحروب من جديد وهكذا دواليك.

شائف علي الحسيني

فقد كثرت الاسر الطامحة للحكم والتي يدعي كل منهم بأحقيته بذلك دون غيره، خاصة انه كلما كانت العائلة قريبة من الإمام الحاكم المتوفى تكون أكثر تشدداً في السعي لتولي السلطة بعده، فتكون الأسر البعيدة نسبياً واقفة لها بالمرصاد كون المسألة لديهم ليست توريثاً وإنما اختيار وبذلك تعددت مشارب الصراع وكثرت بؤر النزاع حتى غدا كل متابع لايدرك أين تكمن حقيقة الأشياء، هل هي بالدين وإقامته أم في الدنيا ومباهجها.

إن هذه الفترة بكل المقاييس قد اتسمت بصراع على المصالح الذاتية والأنانية أكثر من أي شيء آخر فقد غلب عليها طابع ولاية العهد «الابن أو الأخ»- طبعاً لم يكن هناك توريث رسمي وإنما بفعل الأمر الواقع وإن ظهر احياناً لكنه يكون إلى حد ما خافتاً وتحت مبرر الاختيار كما اوصى المؤيد الصغير أن يخلفه أخوه يوسف المتوكل.

وغالباً من يمتلك القوة والشجاعة بمنازلة خصومه الداعين للإمامة سواءً اتفق عليه أو لم يتفق فهو الإمام، فلم يعد لمعايير الاختيار «الأربعة عشر» التي وضعها الإمام الهادي وتشدد فيها أي أثر في الواقع الفعلي سوى الأمر الشكلي منها.

فكان الداعي للإمامة يدعو أنصاره وأقاربه من داخل الأسرة ومن خارجها فيعرض عليه ما قام به فإن وجدوا أنه صاحب بأس وقوة ومغامرة ومتشبث بالأمر ولهم منه مصلحة يقرونه على ذلك، وإن وجدوه ضعيفاً بعيداً عن النصر تركوه وأبدلوه غير آبهين بدعوته وأحياناً لم يعد حتى لهذا المجلس الشكلي أي أهمية تذكر حيث تصبح سياسة الأمر الواقع هي النافذة في كل الأحوال، فكل داعٍ له أنصاره واشياعه واعوانه مقتنعين فيه قلوا أو كثروا والعبرة بمدى فعاليته هو نفسه وفعالية أنصاره واتباعه من بعده، هل لديهم الاستعداد للتضحية والفداء عند النزال هذا هو السؤال وبذلك فمن غلب وقهر فهو الحاكم والإمام رضي من رضي وكره من كره..أما المعارضون له فإنهم إما يصبحون فيما بعد ضحايا الصراع أو يتم مراضاتهم أو مراضاة بعضهم بمنحهم حكم مناطق معينة أو مرتبات وحقوقاً من بيت المال فتهدأ بذلك معارضتهم له ولو لحين، وهذا هو ماحدث في أغلب المراحل اللاحقة بعد المتوكل على الله اسماعيل.

وفي الحقيقة ان مكانة الإمام في هذا الوقت أو في هذا الزمان من التاريخ الحديث لليمن قد تراجعت ولم يعد لها تلك المكانة التي حظي بها الأئمة السابقون من حيث مؤهلاتهم وهيبتهم لدى الناس وشجاعتهم في الحروب وتأثيرهم في أوساط العامة، كون هؤلاء المتأخرين من الأئمة جاء صعودهم بعد خروج الأتراك من اليمن، فلم تكن الخطورة عليهم محدقة كما كان حال أسلافهم ولم تكن لهم قضية يلتف الناس حولهم حال أسلافهم من القاسميين الذين كانت قضيتهم الأساسية هي محاربة الأتراك وإخراجهم من اليمن فتكون بذلك زعامتهم متميزة ويحسب لها حساب وسط الخاص والعام.

وبذلك يصبح سريان الأحداث وجريان تاريخ الدول واحدة بعد أخرى،أن أي حاكم ليس لديه قضية يقنع بها شعبه ومن حوله فإنه يصبح ذا زعامة باهتة لابريق لها ولا غاية من ورائها إلاّ المصالح الذاتية لا أكثر ولا أقل.. فيكون الحاكم بذلك عرضة للابتزاز من جميع الأطراف ومن ثم السقوط السريع.

أما أولئك الذين استمروا في الحكم لمدد طويلة ولم يسقطوا، وليس لديهم قضية فإنهم أصحاب البأس والطغيان ربطوا أنفسهم بمجاميع من المتمصلحين السائرين في دربهم فتكون مشروعيتهم في الأخير منعدمة أو شبه منعدمة ولكنهم يستمرون في كل الأحوال مع عدم الرضا كما سنلاحظه في إمامة صاحب المواهب محمد بن احمد بن الحسن الملقب بالناصر أو «المهدي» أو «صاحب المنصورة» الخ.

فالإمامة حسب مؤسسيها مسئولية كبيرة وسلطات واسعة لكن لم يستوعبها من طلبها ودعا إليها ويستغرب المرء كثرة الداعين لها مع عدم توافر الشروط اللازمة لشغلها.. فمن واجبات الإمام بالإضافة إلى إقامة الحدود وتنصيب الحكام وتنفيذ الأحكام وجهاد البغاة والكفار وأخذ الحقوق في الزكاة وإقامة العدل بين الرعية وتأمين السبل هو الاجتهاد الذي هو ركن أساسي من أركان الإمامة الزيدية وهو ما يستدعي قبل كل شيء وجود أئمة مؤهلين يستطيعون مواجهة المشاكل بروح بناءة وقادرة على مواءمة الشريعة بالواقع المعيش وبالبيئة المحيطة، فيحلون القضايا والمشاكل المطروحة بما يقيم العدل ويوفر الأمن والسكينة وهو مالم يحدث لدى كثير من الأئمة الذين سنتحدث عنهم فيما بعد.. فقد أبدلوا المعرفة بالسيف وبالمال واستندوا إلى مجموعة من العلماء ليس لهم من العلم إلاّ تبرير أفعال الإمام المخالفة لواجباته إزاء الرعية، وهؤلاء هم الذين دائماً يكونون إلى جانب الطغاة والمفسدين على الدوام وفي كل العصور، والذين وصفهم القرآن الكريم بـ«خشب مسندة» يرتكن عليها كل باغ.

> **كان من يمتلك القوة في منازلة خصومه هو الأحق بالإمامة بغض النظر عن الـ١٤ شرطاً التي وضعها الهادي كمعيار لاختيار الإمام**

والمشكلة أنه كلما تقدم الزمن وتقدمت الأمم بالتطور يصعد إلى الحكم أشخاص اضعف ممن سبقهم حتى أفرزت السنين حكاماً لايستطيع عاقل أريب تسميتهم بذلك الاسم لأنه تماماً سيكون مخالفاً لشرعة التطور وللعقل السليم، فعامل الزمان الذي يفترض ان يكون فيه الأجود والأحسن مع مرور الزمن يأتي بالأردأ، وهذا هو انعكاس لبيئة طاردة للعقل وقابلة للخرافة والمغامرة، ففتحت الأبواب على مصراعيها تجاه كل طامح غشوم غير مؤهل وتحت شعار رفعه الحاكم والمحكوم «ما بدا بدينا عليه»، وكأن المسألة ضربة حظ أكثر منها حسبة لمستقبل شعب بأكمله.. وهكذا ركب كل طامح خيله مجرداً سيفه غير آبه بغيره وكأن الدنيا له وحده.

وما زاد من ضعف الإمامة القاسمية بالإضافة إلى المنافسة بين الأسر هو ثورات القبائل وخروجهم من مناطقهم تحت إلحاح الحاجة للنهب والسلب وقطع الطرقات والعصيان فيضطر الإمام القائم إلى تجميع إمكانياته المادية والبشرية والخروج لمحاربتهم وبذلك انصرف الحاكم والمجتمع عن التوجه للاهتمام بالزراعة والحرف وغيرها مما يوفر الاستقرار للمجتمع إلى أتون صراع على موارد محدودة وفي مناطق معينة تعيش الغالبية على جهدهم الدولة والعسكر والقبائل على مايقومون به من زرع وتربية الحيوانات وبعض الصناعات الحرفية، فصار الشعار المرفوع في واقع الحياة اليومية «يا ظالم يا مظلوم».

لقد أدى ذلك إلى مزيد من الفقر وإلى تكوين جيوش من العاطلين الذين نشروا الفوضى في كل مكان ونصبوا كل إمام يتيح لهم مجالاً لأخذ أرزاقهم تحت مبدأ الغنيمة والفيد وهم له طائعون.. حتى ظهر في كل مكان إمام تتبعه قبائل وهكذا.

توفي المتوكل على الله اسماعيل «وقد عين معظم أفراد أسرة الإمام القاسم في ولايات مختلفة من اليمن شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً كل حسب أهميته في الدولة وما قام به من دور في تثبيت دعائم دولة المتوكل» (١).

فخرج الدعاة بعد وفاته من جميع المناطق يدعون لأنفسهم خلفاً للإمام المتوكل ولكنهم في الحقيقة أو أغلبهم فقط يريد إرسال اشارات للإمام القادم أنه موجود وينبغي عليه احترام مصالحه وإبقاءه في منصبه في نفس المنطقة التي يحكمها..

فقد تخلى كثيرون منهم عن دعوات الإمامة كما سنرى مجرد وعد بمصلحة «وكان كل من أعلن إمامته يحاول ان يكسب المزيد من الأنصار إلى جانبه متخذاً لقباً معيناً كالتالي: أحمد بن الحسن في الغراس تلقب بالمهدي، علي بن أحمد بن القاسم في صعدة تلقب بالمنصور، حسين بن الحسن بن القاسم في رداع تلقب بالواثق، القاسم بن الإمام المؤيد محمد في شهارة تلقب بالمنصور بالله، أحمد بن إبراهيم المؤيدي في العشة «حاشد» تلقب بالهادي، محمد بن علي الغرباني في برط تلقب بالمهدي».. (٢).

ولكن مع تعدد الدعوات لم يصح منها شيء.. كان أكثرهم حنكة واسرعهم حركة هو أحمد بن الحسن بن القاسم الذي اسرع في جمع عدد من العلماء والأعيان وكبار أقاربه وقادة الجيش دعاهم إلى مقر إقامته في مدينة الغراس بضواحي صنعاء شمالاً واخبرهم بما هو قائم به من الدعوة لنفسه للإمامة خلفاً لعمه إسماعيل وكونه قائداً عسكرياً بارعاً في عهد عمه وهو صاحب الفتوحات الكبيرة الذي قال عنها الشوكاني «أنه يعود وقد دوخ مابعث إليه».. (٣).

وكما قال عنه المؤرخ أبو طالب «من هابه من بأقاصي البلاد، ومن بمكة والشام وأرض عمان». (٤).

لذلك فقد حظي بموافقة الحاضرين وكان أبرزهم هو محمد بن المتوكل على الله اسماعيل الذي قال عنه انه اصلح للإمامة من غيره «وعلى الرغم من انه ظهر من الكثير عدم الميل إلى أحمد بن الحسن إلاّ أنهم لم يجرؤوا على ان يصرحوا بذلك لخوف جانبه لذلك بايعوه مضطرين غير مختارين».. (٥).

وبدأ يسير الحكم في الأقاليم وتلقب بالمهدي فخضع له بقية الدعاة عدا أخيه الحسين الذي تلقب بالواثق وجرى معه ماجرى، فصالحه فكان فيما بعد من قادة جيوشه وكذلك القاسم بن محمد الذي دخل معه في حروب كبيرة انتهت بالاستسلام مع صلح لتمكينه من حكم مناطق يحكمها فأعطي حجة وعفار وبعض بلاد الشرفين وبلاد السودة وظليمة والأهنوم.. (٦).

وقد وصفت المصادر انه «إذا ما قورن بأحمد بن الحسن فهو أكثر علماً وفضلاً، فقد وصفه بن عامر بقوله «سيداً جليلاً عالماً نبيلاً حاز كمال الدرجات أعلاها وحقق في الفروع وصار مفتيها وقرأ في الأصولين فبرع فيها برز في العلوم وأجمع الجمهور على كمال معرفته... فإن القاسم كان في العلم أكمل من الإمام المهدي».. (٧).

ولاشك ان المهدي احمد بن الحسن كان يمتلك قدرات إدارية وحربية مشهود لها من الجميع ممن ادعوا الإمامة ونافسوه حتى ان المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم العالم المرجع صاحب بهجة الزمن قد اقر اختياره رغم تشدده في مسألة الاختيار ومدى تطابق الشروط الهدوية عليه، فقال «بأن اختيار أحمد بن الحسن إماماً هو الأصلح تجنباً للفتنة واستمرار الحروب ومايترتب عليه من فوضى واضطرابات واختلال الأمن في البلاد».. (٨)..

فقد كان حازماً ولم يسمح في عهده بالتمادي وتجاوز أوامره وتعليماته على مستوى المركز أو المقاطعات كما سيحصل في عصر المؤيد الصغير.

فكانت دولته مهابة في جميع المناطق وشخصيته معروفة بالجدية والحزم واقتحام المخاطر، وكانت وفاته بتاريخ ١٠٩٢هـ ١٦٨١م عندما اتجه لفتح طريق كانت قد قطعت أمام القوافل والمسافرين في منطقة «سفيان» فدخل في معارك مع القبائل المحيطة وأصيب بطلقة رصاص أدت فيما بعد إلى وفاته.. (٩)..

والملفت للنظر هنا هي التوصية التي رآها المؤرخ يحيى بن الحسين بن القاسم في مسألة الاختيار تجنباً للفتنة لأن مثل هذه التوصية من هذا المقام ستؤكد فيما بعد مسألة ولاية العهد والتسليم بالأمر الواقع فمن يمتلك القوة ستصبح هي الطريق إلى الحكم بدلاً عن الشروط الأربعة عشر التي تم الإشارة إليها.. ونلاحظ أيضاً أن هذا الاتجاه يتعزز في مرحلة أخرى على يد عالم كبير رفيع العلم والمقام حجة الزمان محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠هـ.

وما إن توفى المهدي أحمد بن الحسن بعد خمس سنوات من الحكم إلاّ وتداعت البلاد من جميع النواحي ودخلت مرحلة جديدة هي مرحلة الضعف والتراجع تحت قيادة إمام زاهد هو المؤيد الصغير محمد بن اسماعيل الذي سيتم تناول مرحلته فيما بعد.☐

الهوامش

(١) صـ(١٢٣) دكتورة أمة الغفور عبدالرحمن علي الأمير- الأوضاع السياسية في اليمن في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي- المجلد الأول مؤسسة الإمام زيد، طبعة ٢٠٠٨م.
(٢) صـ١٤١ نفس المرجع السابق.
(٣) البدر الطالع مجلد(١) صـ٩٨
(٤) صـ١٣٧ مجلد «١» د. أمة الغفور، مرجع سابق.
(٥) نفسه صـ١٤٨ .
(٦) محمد يحيى الحداد التاريخ العام لليمن مجلد ٣ صـ٣٥.
(٧) د. أمة الغفور صـ١٤٨ نفس المرجع السابق الأوضاع السياسية في اليمن.
(٨) المرجع نفسه د.أمة الغفور صـ١٥١ .
(٩) نفسه المرجع السابق د. امة الغفور ص١٧٠ .

علاقة غير سوية

أحمد محمد الحنشي

■ طارق الفضلي الذي خرج من مدينة زنجبار في العام ١٩٦٧م وهو في الأشهر الأولى من عمره.. كان قد غادرها إلى المملكة العربية السعودية مع عائلته.. ولم يعد إليها إلاّ في العام ١٩٩٠م بعد إعادة وحدة الوطن.. كان قبلها «أي منذ منتصف ثمانينات القرن المنصرم» مقاتلاً في صفوف القاعدة في أفغانستان..لم يربط طارق الفضلي بزنجبار المدينة التي ولد فيها أي رابط.. هذه العزلة النفسية لم تتوقف آثارها عند عدم قدرته على التجانس مع المدينة وأبنائها.. بل بدأت تبدر عنه سلوكيات توحي بعداء وربما حقد.

في بادئ الأمر اختار الإقامة في أحد الكهوف في قمم جبال المراقشة المحادية لشواطئ بحر العرب، التي تبعد عن مدينة زنجبار مايزيد عن مائة وخمسين كيلو متراً شرقاً.. كان مازال مسكوناً بحياة التوحش لطالبان باكورة أعماله الناتجة عن علاقته غير السوية بأبين مسقط رأسه، بدأها بالاعتداء على أحد أبرز القيادات للاشتراكي الأمين العام السابق للحزب علي صالح عباد مقبل.. وكان ذلك في العاشرة من صباحات أحد أيام مارس ١٩٩٣م.. الاعتداء كان محاولة اغتيال مقبل الذي كان يشغل حينها سكرتير منظمة الحزب بالمحافظة، طارق الفضلي وبرفقته خمسة مسلحين يتقطعون لعلي صالح عباد مقبل في الخط الذي يربط مدينة جعار «مقر سكنه» بمدينة زنجبار «مقر عمله»، الاعتداء أسفر عن إصابة مقبل إصابات خطيرة، كما أصيب أحد مرافقيه.

لاذ طارق الفضلي بالفرار.. وتمت ملاحقته بهدف القبض عليه، وبعد تدخل بعض الوجهاء أثناء الأزمة السياسية التي كانت تعصف بالبلاد، تم استسلامه وسجنه في صنعاء..

بعد العام ١٩٩٤م عاد طارق الفضلي إلى أبين مرة أخرى بعد أن أطلق صراحه، في العام ١٩٩٥م أثناء مروره في أحد شوارع مدينة زنجبار بصحبة جماعة مسلحة من مرافقيه، يطلق النار عشوائياً صوب حفل للأعراس، ولم يسفر الاعتداء عن ضحايا (كان حفل العرس لأحد لاعبي نادي حسان الرياضي الفريق الأول بالمحافظة «عارف عبدالله غبير»).

كان قبل ذلك الحادث بأيام وفي الشهر نفسه قد نفذ عملية اقتحام لمنزل المناضلة نور عبدالله عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي وشقيقة الشهيد/ ناجي وبقوة السلاح قام بإخراج تلك العائلة تحت لعلعة الرصاص ودخان القذائف.

في منتصف العام ١٩٩٩م قاد حملة وبرفقة جماعة مسلحة من مرافقيه للسطو على أراضي وممتلكات «آل البان» غربي مدينة الكود، قتل فيها أربعة أشخاص من «آل البان» وتم نهب مواشيهم ومنازلهم وتهجير العائلات إلى محافظة لحج، كانت كل تلك الأعمال التي قام بها يذهب ضحيتها بعض مرافقيه، وظل هو المستفيد الوحيد منها..

هذه العلاقة غير السوية لطارق الفضلي بأبين وبمدينة زنجبار تجعل المتابع لها لايستبعد قيامه بمثل ما قام به من إجرام.. لقد كان ذلك متوقعاً منذ انضمامه لما يسمى بالحراك.. استخدام البسطاء والزج بهم في محرقة، يكون بعدها قد ظفر بإحدى صفقاته التي اعتاد الحصول عليها بتقديم الضحايا..

بعد أن كبرت أطماعه واستفحلت شهواته للمال، رأى أن ما يشبع تلك الرغبات لن يأتي إلاّ بمجزرة تسيل فيها الدماء بغزارة.. وهو ما كان يخطط له اليوم وحاول تنفيذه في مدينة زنجبار.☐

أبين برس–

ثقافة الدولة.. المشروع الغائب والبدائل المطروحة

■ شهدت الدولة اليمنية الحديثة كثيراً من المشكلات والمعوقات في مراحلها المختلفة، سواءً أكانت قبل قيام الوحدة «في فترة التشطير» أو بعد قيام الوحدة المباركة، وهذه المشكلات تأخذ طابعاً توسعياً، وكلما مرت فترة من التاريخ تتعمق وتتجذر هذه الأزمات والمشكلات والمعوقات، وهي معضلات حقيقية تهدد كيان الدولة الحديثة، وترسم منحا عكسياً ببروز المشاريع القديمة المتخلفة من حيث الرجوع الى مفهوم الدولة المناطقية والعشائرية أو بالرجوع الى الدولة الدينية المغلقة، وسبب هذه المشكلات القاتلة والخطيرة في نظري هو غياب مفهوم الدولة الحديثة.

فائز بن عمرو

فما قام حتى الآن من ممارسات وحكم وثقافة هو بعيد كل البعد عن ثقافة الدولة، فحتى الآن وبعد مرور حقبة تاريخية كافية وطويلة نسبياً بعد قيام ثورتي سبتمبر وأكتوبر هاتان الثورتان اللتان كانتا تحملان مبادئ الدولة الحديثة وترسيخ مفهوم المواطنة والعدالة والمساواة وبناء وطن قوي لا يعترف بالطبقية والقبلية والشللية وإنما يعترف بالمواطنة والحقوق المتساوية ولا يعترف إلاّ بسلطة الدولة الحاكمة القوية ومؤسساتها الشرعية والأمنية والعسكرية.. فمفهوم ثقافة الدولة الحديثة يعني أن المواطن والمسئول يرفض أية ظاهرة مخالفة لمفهوم الدولة وسيادتها ولا يقبل بالتحاكم إلاّ الى مؤسساتها وأجهزتها ولا يقبل بأي مشروع يقيم نفسه مقام الدولة سواء أكان هذا المشروع يحمل طابعاً دينياً أو طابعاً مذهبياً أو طابعاً قبلياً أو طابعاً مناطقياً، فالمواطن إذا استحضر وتربى على مفهوم الدولة فإنه هو من سيرفض أية ممارسة وسلوك يخالف مفهوم المواطنة واعطاء الحقوق المتساوية.

فالحل والخروج من المشكلات التي تواجهها الدولة اليمنية الحديثة هي ببناء ثقافة الدولة الحقيقية واعتبار هذه الثقافة أمراً مقدساً لا يجوز الخروج عليه أو التساهل فيه، كما أن ممارسات الحكم ومؤسسات الدولة تكون هي المستجيب الأول والممارس الأول لهذه الثقافة، ويجب أن تنعكس ثقافة الدولة في كل أمورنا صغيرها وكبيرها في المناهج التربوية وفي المسجد والشارع والمدرسة والادارات والوزارة وإلاّ فإننا سندور في حلقة مفرغة ومهلكة وسنخرج من معضلة دستورية لنقع في أكبر منها وحينئذ فإن المواطن سيرفض الدولة الحديثة وسيقبل بالدولة القديمة المتخلفة لأنه لم يرَ ويسمع من الدولة الحديثة إلاّ التسمية والشعار بينما هو يمارس ويُمارس عليه سلوك الدول القديمة المتخلفة ذات المرجعيات المذهبية والمناطقية والقبلية.. ومن الممارسات والثقافة التي تم انتهاجها والسير فيها والعمل بها وهي تخالف فكر وثقافة الدولة الحديثة يمكن حصرها في الآتي:

١- شيوع مفهوم الديمقراطية التوافقية:

> **بروز المشاريع المتخلفة والرجوع إلى مفهوم الدولة المناطقية والعشائرية معضلات حقيقية تهدد كيان الدولة الحديثة**

إن المفهوم الديمقراطي في أبسط حالاته يقوم على أغلبية تحكم وتمارس الحكم وأقلية تعارض وتقوم الحكم وبهذه الطريقة تسير مرافق الدولة ومؤسساتها وينتظم العمل في شئون الدولة والحكومة ولا تتعطل مصالح المواطنين وأمر معاشهم، وما ساد من ممارسة من قبل المؤتمر وحزب الاصلاح بشكل خاص خلال الاستحقاقات الانتخابية التي واجهت دولة الوحدة زرع أصول الديمقراطية التوافقية، وظل هذا المفهوم قائماً بشكل خفي، إلى أن ظهر وكشر عن أنيابه في الفترة الأخيرة من خلال تأجيل الانتخابات والاتفاق على قانون انتخابي جديد يؤمن ممارسة ديمقراطية سلمية، كما يذهب إلى ذلك المؤتمر، بينما المعارضة تطالب بتغييرات على بنية النظام والقبول بشروطها المتداخلة والتي لا تمت الى الممارسة الانتخابية لا من قريب ولا من بعيد ولا يمكن تفسير هذا الموقف من المعارضة إلاّ بترسيخ مفهوم الديمقراطية التوافقية فأصغر القضايا والمطالب المعيشية تحتاج الى توافق وتفاهم وحوار وتقاسم المصالح والنفوذ واستحضار جو الازمة في كل صغيرة وكبيرة، فالقبول بمفهوم الديمقراطية التوافقية التصالحية يعني قتلاً كاملاً لمشروع ومفهوم الدولة الحديثة وللممارسة الديمقراطية والانتخابية فلا جدوى من الانتخابات واختلاف البرامج والرؤى ما دام الحل سيكون بالجلوس على طاولة لتقسيم غنائم الدولة وثرواتها ومصالحها بين أحزاب وفئات ومراجع سياسية أو مناطقية أو جهوية.. فالسير في هذا المشروع سوف يشل كل مؤسسات الدولة ولن يستطيع أي حزب ولو حصل على أغلبية أصوات الناخبين من تنفيذ برنامجه وممارسة الحكم عبر المؤسسات الشرعية والديمقراطية وستجده غارقاً في بحر المساومات والتسويات ومحاولة إرضاء جميع الأحزاب والفئات وسيكون هذا على حساب الدولة والمواطن والأهم على حساب الوطن وثقافة الدولة الحديثة العصرية.

المعارضة تطالب بتغييرات على بنية النظام وتطرح شروطاً متداخلة لا تمت إلى الممارسة الديمقراطية بصلة

٢- غياب ثقافة الدولة وعدم انعكاسها في حياة الناس وفي المناهج:

إذا عدنا لنرصد ونقف على مفهوم الدولة الحديثة في أحاديث المواطن والمسئولين وفي ثقافة الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع وطبقاته ستجدها غائبة أو ضعيفة وغائرة.. فثقافة الدولة تترسخ من خلال مؤسسة المدرسة والمسجد وهاتان المؤسستان خضعتا للمحاصصة الحزبية وللتراضي السياسي، فقد تركت المدارس والمناهج التربوية والمساجد لحزب سياسي طبعها بطابعه المذهبي الحزبي فغابت ثقافة الدولة والولاء الوطني، وكانت المناهج الدراسية في المدارس والمعاهد تربي الطلبة والنشء على ترسيخ الولاءات الشخصية والحزبية وأصبح الطالب لا يدري بمفهوم المواطنة ولا يعرف بالثقافة الوطنية والى الآن ماتزال كثير من المدارس والمعاهد والجامعات لا يرفع فيها العلم الوطني ولا تسمع فيها النشيد الوطني، وكذلك ساد هذا الحال الحزبي وأنشئت كثير من المساجد خارج رقابة الدولة وبدون اشرافها فتجد مسجداً ينسب لجمعية وآخر لحزب سياسي وثالث لمذهب ديني وأصبحت المساجد منابر وساحات لتفريخ ثقافات وأفكار تناقض وتهدم مشروع الدولة بل يصرح على منابرها ومحاربيها دعوات تكفر الدولة ولا تعترف بها بل تطالب بإزالتها ولا تتحرك الدولة ومؤسساتها إلاّ بعد أن تتفاقم المشكلة وتواجه الدولة الفكر المعادي لها ويرفع السلاح في وجهها حينئذ تسمع الدولة تقر بهذا الخلل وتتخذ خطوات استرضائية ومستعجلة وما تلبث المشكلة أن تهدأ لتعود أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً.

٣- ضعف الثقافة الوطنية في المؤسسات الحكومية وفي مرافق الدولة:

تستغرب حينما تسمع من مسئول حكومي أو حزبي يهدد ويستقوي بقبيلته أو عشيرته وتسمع العبارة المترسخة بحق القبيلة وهذا يدل على غياب مفهوم الدولة حتى الآن.. كما أن بعض ممارسات وسلوك الدولة تشجع على تجاوزها ويشجع الآخرين وكل طامع على والدوس عليها، فثقافة الوساطات وقبول التحكيم القبلي من قبل الدولة أمر غريب ومقلق وخطر، فكثير من حالات الخطف للأجانب والسياح تمت بتسويات ودفع أموال لتصير ثقافة الخطف ثقافة استرزاق ومهنة للتكسب والابتزاز، وتوسعت عملية الخطف لتشمل تجاراً وأطفالاً ونساء.. فلماذا لا يطبق القانون على الرغم من وجود تشريع يقضي بإعدام كل من يقوم بعمليات الخطف، وكما أن بعض منتسبي مؤسسات الأمن لا يعترفون بالقانون وتجدهم لا يقبلون بوثائق الدولة الرسمية لأنها لم تصدر من قائده العسكري، وتجد في الوزارات أنظمة ولوائح متعارضة ومتناقضة فالوزارة لا تعترف بقرارات وزارات أخرى.☐

> **تحاول المعارضة فرض مفهوم الديمقراطية التوافقية لتقاسم المصالح والنفوذ.. والقبول بذلك يعني قتل مفهوم الدولة الحديثة**

اخي المغترب: الاسلام دين التكافل.. والتامينات الاجتماعية شكل من اشكال هذا التكافل الواسع .. فلا تتردد من ان تشمل نفسك بهذا النظام

مع تحيات العلاقات العامة بالمؤسسة العامة للتأمينات